

يمثل عاملاً مساعداً على مراجعة وتصحيح بعض الأفكار القديمة بعناية.

ولئن كانت هذه الأحكام مبررة بالنسبة لابن الأثير تبريرات تقوم على دعائم نفسية وإيقاعية، فإن البحث يتمسك بالدخول إلى قانون النص اعتماداً على بنائه، حيث يتكشف: لماذا يوظف النص هذا القالب أو ذلك دون غيره؟ ما القانون الذي يوجه هندسة المسافات في السجع القرآني، ويتحكم في توظيف القالب الشكلي المستخدم؟

هندسة المسافات يوجهها مبدأ يسود النصوص عامة، هذا المبدأ بدا واضحاً لمحمد الهادي الطرابلسي أثناء دراسته لمقامات السرقسطي؛ إذ يقول: "كل حالة من التفاوت في المدى بين الفقرتين إيقاعاً خاصاً. فتهدج الصوت في حالة قصر الفقرة الأولى وطول الثانية، وانسيابه في الحالة المعاكسة من قبيل العوامل التي تتوَّع الإيقاع وتلونّ النبرة فيه بحسب ما تقتضيه معاني الكلام، وليس تهدج الصوت مَخلاً بالإيقاع ولا انسيابه محققاً له بالضرورة"^(١) القانون الذي يحكم توزيع الأطوال يتضح من خلال عبارة الطرابلسي السابقة "بحسب ما تقتضيه معاني الكلام". ولقد تبين فيما مضى من صفحات أن التوازي المسافي يأتي موظفاً في خدمة الإيحاء بالمعنى وإبراز هوامش الدلالة.

تدرج البحث حتى الآن معتمداً على فرضية أساسية. مفادها أن كل ما خُط في القرآن لم يكن كذلك إلا لكي يحمل قيمة ما، ويؤدي غاية محددة قد تكون إيقاعية أو دلالية أو كليهما. من ثم تمتد الفرضية إلى البناء الشكلي الذي بدا أنه أحد الوسائل التي وظفها النص لا ليحمل دوراً إيقاعياً فحسب؛ بل بحسبانه يشف عن المعنى الكامن فيه.

كان التحرك التحليلي في هذا الفصل خالصاً للسجع ورصد مدى توظيفه في النص القرآني وظواهره الأسلوبية على المستويين: الصوتي والشكلي. ولاستكمال دائرة التحليل الأسلوبى كان لا بد من التوجه إلى درب تحليلي جديد يرصد من خلاله السمات الأسلوبية للسجع القرآني التي تفرزها علاقة ارتباط اللفظة المسجوعة بسياقها على كافة المستويات؛ فالعلاقات التكوينية الرابطة بين

(١) مدخل إلى تحليل المقامات للزومية للسرقسطي، محمد الهادي الطرابلسي، ص ١٤٠.